الاصلاح السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣
(دراسة في الدوافع والمعوقات)

م.د. منتصر حسين جواد
تدريسي في كلية الامام الكاظم للعلوم الاسلامية الجامعة
البريد الاكتروني: lecdhi133@alkadhum-col.edu.iq

الملخص

هدف هذا البحث إلى تقديم دراسة واقعية للإصلاح السياسي في العراق ، باعتباره محط اهتمام الكثيرين من الباحثين الاكاديميين في هذه الأيام . والدراسة بدأت بأصل مفهوم الإصلاح السياسي، الذي كان وما يزال هدف العديد من صنَاع القرار والحركات الإصلاحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية العراقية، فضلاً عن أن الاصلاح السياسي موضوع مهم في ادبيات النظريات السياسية، ثم تركزت الدراسة على أساسيات واستراتيجيات الإصلاح السياسي من خلال آليات تعزيز النظام السياسي والقضاء على الفساد بكافة تفاصيله الأساسية.

وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاح السياسي ظاهرة قديمة، تأخذ أشكالا متعددة، فقد يتم إحداث الإصلاح بالعنف، أو يتم بالتغيير السلمي، وعلى أية حال يبقى الإصلاح حاجة إنسانية لا يمكن تجاهلها أو تجنبها؛ لأن البديل بقاء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حالة سوء وتدهور.

الكلمات المفتاحية (الاصلاح السياسي، النظام السياسي)

Abstract

The aim of this research is to present a realistic study of political reform in Iraq, as it is the focus of the attention of many academic researchers these days. The study began with the origin of the concept of political reform, which was and still is the goal of many Iraqi decision-makers and political, economic and social reform movements, in addition to the fact that political reform is an important topic in the literature of political theories. Corruption in all its basic details are dealt with..

The study concludes that political reform is an ancient phenomenon. It can take a variety of forms, and may take peaceful evolutionary or violent revolutionary direction. However, political reform remains a human need that cannot be avoided or ignored as the alternative is more deterioration of socio - political life.

المقدمة

أخذ موضوع الإصلاح السياسي حيزاً واسعاً من قبل علماء السياسة، والباحثين لكونه ظاهرة لها روادها ومنظريها الذين يعود لهم الفضل في إعطائه صبغة أكاديمية، قائمة على أدوات ومناهج وأطر علمية مساعدة على تفسيره، من خلال تمكين المتتبع والمتطلع لفهم محتواه بناء على ما يتجه أليه أهل الاختصاص من آليات وخطوات علمية منهجية تمكن هذا الأخير من الإحاطة بحقيقة الموضوع محل الاهتمام.

فهناك الكثير من الأسباب والدوافع التي ساهمت في دفع وتفعيل عملية الإصلاح السياسي في العراق لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ ، فقد تباينت هذه الأخيرة بين أساليب، وعوامل سياسية ' واقتصادية ، واجتماعية على الصعيد الداخلي والخارجي، والذي إنجاز خلال فترة التغيير السياسي بعد عام ٢٠٠٣ ، ببروز عدة أزمات عاشها النظام السياسي العراقي سواء من حيث الجانب السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ، بضعف وبعدم قدرته على تحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الواسع في البلاد، وعلى رأسها القوى السياسية بعد عام ٢٠٠٣ التي لم تسطع تحقيق المواطنة، والتماسك الاجتماعي، والوحدة الوطنية،هذا الحال قد أفرز أو انتج العديد من الازمات والتحديات منها على سبيل المثال، بروز أزمة الهوية والصراع بين النخب السياسية الحاكمة التي أشتد الخلاف فيما بينها في إدارة شؤون البلاد وبناء مؤسساتها مستقرة . كما كان للبيئة الإقليمية والدولية بتأثير كبير على عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. وذلك كنتيجة طبيعية للموقع الاستراتيجي للعراق من جهة وكذا التوجه الإيديولوجي للنظام السياسي القائم ، فضلاً عن الظروف والتغيرات الاقتصادية والدولية وما كان لها من تأثير كبير على البناء الاقتصادي والسياسي للبلاد التي حتمت ومورست على العراق الالتزام لضغوطات المؤسسات المالية الدولية الكبرى.

في عملية الإصلاح السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ولغاية الان يمر البلد في وضع غير مستقر، تمثل على الصعيد الداخلي عموما يشوع ظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتي يعيشها النظام السياسي العراقي منذ بداية التغيير، والتي طغت على كافة ميادين الحياة العامة سياسيا و. اقتصاديا، والتي أنتجت حالة من الفشل والاخفاق في تحقيق ابسط مقومات الحياة بسبب سوء الادارة بل وأكثر من ذلك فقد تعداه الأمر إلى الجانب (الاجتماعي و الثقافي) للمجتمع العراقي فضلاً عن عدة متغيرات محلية تعددت مجالاتها وتباينت من قطاع لآخر، ومن أهمها نجد

ارتفاع نسبة البطالة والفقر والأمية، وأزمة السكن وفشل الجهاز الإداري الذي أصبح مشلولا وغير قادر على مواكبة التغيرات المحيطة بالنظام السياسي ، والذي طغت عليه ظاهرة المحسوبية والمحاباة والابتزاز والاختلاس للمال العام ، والتي أدت إلى غياب أو انعدام الثقة بين الشعب والسلطات الحاكمة .

اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث من مسماه (الاصلاح السياسي) يعدّ من المواضيع الاكثر شيوعاً في الخطاب السياسي للحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ على حد سواء ، لذلك لايزال الاصلاح السياسي هاجساً للنخب السياسية، والثقافية في العراق ، والذي يعاني من مشاكل وازمات حقيقية متعددة الجوانب تشمل جميع مفاصل البلد ، لذا اصبح الاصلاح السياسي ضرورة لا تقبل التأخير او التأجيل ، وتزداد التحديات الداخلية المتمثلة بالاحتجاجات الشعبية المتكررة والمبادرات الخارجية بضرورة إحداث اصلاح سياسي حقيقي وشامل لجميع مفاصل حياة الدولة العراقية في اليوم.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تأصيل وتعريف مفهوم الاصلاح السياسي، ونشأته، ومعرفة التحديات والظروف التي تقف حاجزاً اما عملية الاصلاح السياسي، والبحث في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تحقيق الاصلاح السياسي المنشود، ومعرفة المعرقلات والنتائج التي تترتب على عملية الاصلاح السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣.

اشكالية البحث:

تكمن مشكلة البحث من عدة تساؤلات:

١- هل الاصلاح السياسي أمراً ضرورياً وحيوياً لبناء نظام سياسي مستقر للدولة العراقية؟

٢- هل تساعد التجربة الديمقراطية على تحقيق الاصلاح السياسي؟

٣- هل تمثل ظاهرة الفساد الاداري والمالي والسياسي عائقا امام عملية الاصلاح السياسي؟

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من ان الاصلاح السياسي يتحقق عندما توجد إرادة وطنية حقيقية وصادقة من قبل النخب السياسية الحاكمة لإدارة الدولة بشكل ،يعزز البناء السليم لبناء الدولة العراقية ،وفق القيم الديمقراطية الحقيقة والقائمة على أساس العدالة والشفافية في البلد.

منهجية البحث:

من أجل اثبات فرضية الدراسة والوصول إلى النتائج اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي وبعض مقتربات المنهج التاريخي.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على أربعة محاور فضلاً عن المقدمة والخاتمة، المحور الأول بحث ماهية الاصلاح السياسي، المحور الثاني الفواعل الضاغطة للإصلاح السياسي، والثالث بيان العوامل التي تعيق عملية الاصلاح السياسي أما الرابع الاخير بحثنا فيه الدوافع واليات التي تعزز عملية الاصلاح السياسي.

المحور الاول: ماهية الاصلاح السياسي :

إن تحديد المفاهيم عملية ضرورية ، من أجل إزالة الغموض أو الحد منه والتمييز بين المفاهيم ومن ثم نستطيع أن نقول عليها كأساس لدراستنا، مما يؤدي الى وضوح المعنى وسلامة الهن العلمي والمعرفي.

إذ تواجه العلوم الانسانية والاجتماعية بشكل عام العديد من المشكلات المنهجية، ومن أبرزها صعوبة، صياغة تعريف دقيق وشامل يحيط بجميع ابعاد اي ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو إنسانية. وذلك لاختلاف المفسرين لتلك الظواهر.

وهنا تم اعداد محور لدراسة ماهية الاصلاح السياسي، كأسناد نظري_ للتعريف الموضوع، والتي تناولنا فيه دراسة مفهوم الاصلاح السياسي من الناحية اللغوية والاصطلاحية وفقاً بالآتي:-

اولاً: تعريف الاصلاح لغة واصطلاحاً:

إن الاصلاح أخذ معاني ومفاهيم كثيرة تناولتها مراجع اللغة، والقواميس ، والكتب التخصصية وهنا اختلف المختصين واعطاء معنى جامع شامل لمفهوم الاصلاح. لذلك كل جهة تفسر

الموضوع وفقاً لتخصصها أو وجه نظرها ، لذلك أصبح هناك إصلاح سياسي، وإصلاح اقتصادي ، واداري ، واجتماعي ، وثقافي .. الخ . (١)

ففي معظم المعاجم اللغوية نجد جذر (إصلاح) مشتق من الفعل (أصلح وصلح وصلح) وتدل على تغيير حالة الفساد أي إزالة الضرر عن الشيء، ويقال أيضا هذا شيء يصلح لك أي يوافقك ويحسن بك،. ويقال صالح لكذا أي فيه أهلية للقيام به، "وبصفة عامة الاصلاح ضد الفساد، اي الإصلاح من الفعل صلح يصلح الشيء أي جعله ذا فائدة، إذ لم تكن فيه فائدة قبل ذلك بسبب اعتقد ما حاق به من إعطاب أو إفساد، فالإصلاح ايضا هو إزالة التلف، أو الضرر عن الشيء ،وجلب المنفعة إليه، "وإذا كان الفساد هو التلف في الأمور والخلل، والضرر، والانحلال في المجتمع، فإن الاصلاح هو الاستقامة والسلامة من العيوب وزوال العداوة والخصومة والشقاق والتخفيف من حدة الصراع فيه (٢)

إنّ مفردة الإصلاح ليست جديدة على العقلية الاسلامية العربية وقد وردت كلمة الاصلاح في القرآن الكريم في اكثر من سورة مثل قوله تعالى((واللَّه يعلَم الْمُفْسد منَ الْمُصلح))(٣)، وقوله تعالى ((إِنْ أُرِيدَ إِلا الْإِصلَاحَ ما استَطَعت))(٤). وقوله تعالى مخاطباً فرعون: ((أن تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض، وما تريد أن تكون من المصلحين)) (٥).

الاصلاح اصطلاحاً، فقد اصبح مفهوم الإصلاح، مفهوماً متداولاً، ومستقلاً في الأدبيات السياسية الحديثة، فإن أبعاده، ومضامينه المتعددة ،المتمثلة بالإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي متضمن في الكثير من المصطلحات الشائعة التي اصبحت من المفاهيم المتعددة والقريبة من فكرة الاصلاح مثلاً التنمية، والتحديث السياسي، والتحول الديمقراطي، أو التغيير نحو البناء السليم ، وجميع هذه المفاهيم تقريباً مرتبطة بالأنظمة السياسية غير المستقرة ومنه العراق موضوع البحث ، كما أنه يوجد لديها تعريفات متعددة، دقيقة وواضحة، إلا أن مفهوم الإصلاح لا يزال يكتنفه الغموض، وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم، إلا انه، ولغايات هذا البحث، يمكن استخدام التعريف التالي لمفهوم الإصلاح: "التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، او مجتمعات متعددة، أو استعباد الظلم، أو تصحيح مسار خاطئ أو تصويب الخلل فضلاً عن ذلك.(٦)

يعدّ الاصلاح مفهوماً يطلق على التغييرات الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية التي تسعى لإزالة الفساد ، فيعرفه قاموس أكسفورد بأنه ((تغير او تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائض ، لاسيما في المؤسسات والممارسات الفاسدة ، والإصلاح يؤكد على فكرة التقدم وينطبق جوهرياً على فكرة التغيير نحو الأفضل)).(٧)إن فكرة الإصلاح موجودة في القيم الانسانية القديمة، أنها وجدت في كتابات قدماء المفكرين اليونانيين، من أمثال سقراط وأفلاطون وأرسطو، الكثير من الأفكار التي تعزز الاصلاح السياسي مثل: العدل، والقوانين، وتنظيم المجتمع والدولة، والاستقرار السياسي، والتداول السلمي للسلطة والتوزيع العادل للثروة، وغيرها، إنَّ نخلص إلى فكرة الإصلاح كانت، ولم تزل، الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة، والقادة، والحركات السياسية، والاجتماعية في مختلف أرجاء البلدان، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيساً في الأسس السياسية للفلاسفة، والمفكرين .

ثانياً: مفهوم الاصلاح السياسي:

يقصد به كافةالاجراءات او استراتيجيات المباشرة ، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق جميع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، وذلك بالسير بالمجتمعات والدول ومن دون تراجع أو تردد وبشكل مستمر في طريق البناء السليم للنظم السياسية بالديمقراطية.(٨)

فالإصلاح السياسي، يعني مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تتناول بنية النظام حين تتم أوجه الإصلاح الشامل. بمعنى آخر هو تطور كفاءة وديمومة النظام السياسي في بيئته المحيطة محلياً داخلياً، إقليميا ودوليا عالمياً، فالإصلاح نمط حركية تنبع من داخل النظام وتتسم أيضاً بالشمول والواقعية، وتسلك منحى الشفافية والتدرج وتركز على المضمون لا الأشكال. ٩

كما أن الإصلاح السياسي يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها، وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي. بهدف زيادة فعالية، وقدرة النظام السياسي على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار. وهو يعرف أي الإصلاح السياسي على أنه مجموع العمليات التي تتم على مستوى النظام السياسي بهدف التعديل التدريجي في القوانين والتشريعات، المؤسسات والأبنية، الأطر والآليات، الأداء والسلوكيات، والثقافة السياسية السائدة، بهدف مواكبة التغييرات الحاصلة في البيئة الداخلية والخارجية، والاستجابة للتحديات التي يواجهها النظام، في اتجاه يضمن تحقيق المزيد

من المشاركة السياسية المواطنين، والفعالية والكفاءة لمؤسسات الدولة، مع التأكيد على حماية الحريات والحقوق الأساسية. بالنتيجة فالإصلاح السياسي يمثل مساراً متعدد الأبعاد يتسم بطابعه الدوري لا المناسبات، بمعنى جميع الأنظمة السياسية دون استثناء، غير أن الحاجة إليه قد تكون أكثر إلحاح في بعض الدول دون غيرها، كما أنه في الأنظمة التي تقيم تشريعاتها على مبدأ المرونة، يكون أقل إثارة للجدل، ويحدث بصورة دورية. أما في الدول ذات النظم التسلطية فيصعب حدوث الإصلاح السياسي وتزداد حدة مقاومته، كما أن تأخر النظام في الاستجابة لحاجات الإصلاح يكون السبب المباشر في تفاقم الوضع السياسي باتجاه الأزمة. (١٠)

إن الإصلاح السياسي في تصورنا هو عملية محددة الأهداف والنهايات لكنها ليست عملية خاضعة لنفس الأنماط والأشكال ولا ينبغي أن يكون قاعدة لفرض نماذج وأنماط سياسية جاهزة، بل هو مسار يرمي لتمكين اي نظام سياسي من آليات ووسائل تتيح له استيعاب قدر أوسع من المشاركة، وتمنحه قدراً أكبراً على الاستجابة للمطالب والالتزامات المتعددة.

المحور الثاني: الفواعل الضاغطة اتجاه الاصلاح السياسي:

اولاً: الفساد الإداري والسياسي:

إن ظاهرة الفساد قد ازدادت في العصر الراهن بشكل مخيف في البلدان، المتقدمة والنامية على حد سواء، لكن حجم مشكلة الفساد في العراق (الأ ول على مستوى الدول العربية والثاني على مستوى العالم، وذلك حسب التقرير السنوي الرابع لمنظمة الشفافية العالمية–ومقرها برلين– حول انتشار الفساد الذي صدر في مارس ٢٠٠٥) يثير رعب للمتابعين للشأن العراقي وذهولهم، ففي صلب مسألة بناء النظام السياسي الجديد في العراق، تبدو مشكلة الفساد بكل أنواعه(السياسي والاداري) وهي تنهش في الجسد الواهن الذي لم يخرج بعد من محن عدة، إذ يبدو العراق إن ظاهرة الفساد منتشرة في كافة مفاصل النظام السياسي وبممارسات المحاباة والمحسوبية، وبالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، وبتبذير الموارد العامة بنهبها بلا ناه ولا رادع .(١١)

فظاهرة الفساد ت شغل مساحة غير ضيقة من المجتمع ويتغلغل بين كافة مفاصله مما يضغط أو يعرقل عملية الإصلاح (السياسي والاجتماعي) بالتفكك واذ استمر من دون إجراءات حاسمة وسريعة فإنه ينذر بالفوضى. (١٢)

فعلى الرغم من ان ظاهرة الفساد تعد من الظواهر الاجتماعية التي لم يخل منها أي مجتمع من المجتمعات (على اختلاف أنواعها)، إلا إنها تتباين بتباين الثقافة لتلك المجتمعات ، والتي ادت إلى تغيير اتجاهات وسلوك الفرد في المجتمع نتيجة لما أفرزته عمليات الانفتاح الثقافي والاجتماعي، والتي أدت إلى تبدل نمط الحياة لدى الفرد داخل المجتمع ، والتحول القيمي الذي انعكس في مواقف الأفراد، ومن ثم قدرتهم على التوافق، والتلاؤم والاختلاط مع الحياة ومستجداتها أو في الانسحاب منها أو الانعزال عنها، إذ خلقت ظاهرة الفساد فجوة كبيرة بين الفرد والدولة، وذلك من خلال انعدام وغياب الثقة لدى الفرد بكافة مؤسسات الدولة نتيجة تفشي هذه الظاهرة ، مما تقدم يمكن القول أن الفساد ظاهرة هنا يؤثر في ثقافة المجتمع ومفاهيمه وتعاملاته، كما انه يؤثر في طبيعة البنية الاجتماعية وطبيعة الطبقات الاجتماعية وطبيعة الفوارق وأنواعها ومستوياتها بل وحتى اساسها ومرتكزاتها، فهو يخلق الفوارق ويعززها ثم يعمل على بقائها واستمرارها في المجتمع.(١٣)

فالفساد هو مرض ينخر في جسد المجتمع ، فإنه ويعرقل أي جهود ترمي للإصلاح ويؤثر على الجانب الاقتصادي ، كما يؤثر على الجانب السياسي أي يضعف الديمقراطية وتداول السلطة في غياب الشفافية ، فكم دولة عجزت من تحقيق تقدم ونمو اقتصادي واجتماعي بفعل استشراء الفساد بدواليب السلطة برغم توفر مقومات النمو أحيانا كالموارد الطبيعة، وكذلك يضر بالمؤسسات والمنشآت التي تؤدي دورا اساسيا في تطور مختلف القطاعات في البلد وذلك بفعل غياب المنافسة الشريفة والشفافية المطلقة في المعاملات وانعدام المساواة. وهذا ما يعرقل صانع القرار السياسي لتحقيق عملية الاصلاح السياسي في العراق.(١٤)

ثانياً: انعدام الثقة السياسية :

شكلت مسالة انعدام الثقة في العراق جزء همن الثقافة السياسية والاجتماعية، فالافتقار إلى الامن والخوف يؤديان إلى عدم الثقة وهذه الحالة تؤدي الى الشك وسوء الظن وهذا بدوره يؤدي إلى الغضب واستخدام القسوة في التعامل مع الأخرين. وان الشك وانعدام الثقة بين السلطة بل بين النخب السياسية نفسها، وبين السلطة السياسية والمجتمع لها عدة أسباب سياسية واجتماعية ذات صلة بطبيعة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع ، ومنها مالها علاقة بالتاريخ السياسي للدولة للمجتمعات ذاتها التي تعاني من الفوضى وعدم الاستقرار، كما ان الافتقار الى الامن هو سبب

اخر لظهور وتقوية هذه الظاهرة في المجتمع، والشواهد والدراسات العلمية تبين لنا بما لا يقبل الشك وجود نوع من انعدام الثـ قة ، فانعدام الشعور بالأمان تجعل الفرد في قمة السلطة يشعر دوماً بأن الاخرين هم بصدد التآمر عليه والاطاحة بحكمه وقتله وهذا بدوره يقود الشك وعدم الثقة اتجاه الاخرين مما يحول الدولة الى ميدان رحب للازمات والصراعات .

كان الخوف وعدم الثقة يسيطران على الوضع العام في المجتمع، ففي بنية السلطة في العراق من جهة والنخب السياسية والمـ حيطين به من جهة اخرى هم المسيطرون على تلك البنية وفي ظل البناء السياسي بعد عام ٢٠٠٣. والسبب الرئيسي وراء الافتقار الى الثقة السياسية والاجتماعية يكمن في تدهور وعدم الثبات البنية السياسية والاجتماعية فيها (١٥).

ثالثاً: التظاهرات السلمية :

إن المظاهرات هي حق في التعبير عن الرأي كأحد اشكال المشاركة السياسية ، على أن لا يتعدى على حريات الآخرين ولا يتعارض مع سيادة وأمن البلد وأكفله القانون ، والهدف منه هو ايصال مطالب الجماهير إلى الجهات المعنية ، فعندما يكون هنالك حيف على الشعب أو شريحة معينة من المجتمع يخرجون في تجمعات سلمية للمطالبة بحقوقهم، فجاءت التظاهرات السلمية في المحافظات العراقية بعدة مطالب أبرزها اصلاح النظام السياسي، وفق مبدأ المواطنة ،وقانون انتخابي منصف وتفعيل مبدا العمل المؤسساتي ،والغاء مبدأ المحاصصة الحزبية، والعمل على أسس بناء الدولة ، وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين من خلال توفير جميع المستلزمات العيش الكريم والقضاء على البطالة من خلال تشجيع القطاع الخاص، ودعم الإنتاج الوطني، وتطوير البنية التحتية للمدن وتحسين قطاع التعليم، من خلال توفير الأبنية المدرسية، الكافية وتعديل المناهج الدراسية وتطوير الجانب الصحي وتوفير العلاج المجاني للطبقة الفقيرة والقضاء على جميع مظاهر الفساد الإداري والسياسي والغاء الامتيازات الدرجات الخاصة، لذلك أصبح الاصلاح السياسي أمر ضرورياً لبناء الدولة .

المحور الثالث: معوقات الاصلاح السياسي :

الكثير من المعوقات التي تعيق عملية الاصلاح في النظام السياسي العراقي، ومن هذه المعوقات التي عملت حاجزا امام الارادة الحقيقية للإصلاح السياسي بما يلي:-

أولاً : الفواعل السياسية والامنية :

تتعدد الفواعل السياسية التي تشكل حاجزاً أمام طريق الإصلاح ومنها: عدم وجود الإرادة السياسية لدى الطبقة السياسية الحاكمة، فالإصلاح يحتاج إلى إرادة سياسية صادقة والقدرة الفعالة والأكيدة على العمل الصحيح والجاد ، وإحداث تغيير سياسي مهم، بغض النظر عن النتائج التي يمكن أن تترتب على هذه التغييرات، مثل تغيير في السلطة، أو استبعاد المسؤولين غير صالحين، أو محاسبتهم. إن كثيراً من الأنظمة السياسية تقوم باحتواء الدعوات الإصلاحية أو المبادرات الإصلاحية وإفراغها من مضمونها، حيث تتبنى سياسات تحافظ على الوضع القائم، وبنفس الوقت تقدم الوعود للجماهير بالتغيير والإصلاح وبالمستقبل المزدهر، وبالتالي لا يكون هناك أية نتائج مرجوة من هكذا إصلاح. فعلى سبيل المثال: يتردد معظم رؤساء الوزراء لدورات الانتخابية السابقة في إجراء إصلاحات حقيقية؛ لأن مثل هذه الإصلاحات تقلص من صلاحياتهم وسلطاتهم، لا بل إنها تكشف واقعهم، ولاسيما إذا ما علمنا أن معظم هذه الأنظمة تترأس سجلاً من الفشل وعدم الإنجاز يجعلها فاقدة للشرعية. ومما يساعدهم على الاستمرار في الوضع الراهن والمماطلة في التغيير والإصلاح، ضعف أو غياب المعارضة السياسية، وانقسامها وافتقارها لمشاريع سياسية جادة أو حلول وبدائل لمواجهة الأزمات المختلفة، كذلك الفواعل السياسية التي تعرقل حركة الاصلاح جمود المؤسسة الدستورية أو ضعفها، وفقدانها سلطات التشريع والمراقبة أو اتخاذ القرار، وضعف المؤسسات غير الرسمية وغيابها من مسؤولية، واتحادات، ونقابات، وجمعيات، وتدني مستوى نسبة المشاركة السياسية لدى المواطنين ولاسيما المرأة، وغياب الضغط المجتمعي مع ضعف الوعي السياسي، ونمو ثقافة الخوف، وعدم استقلال القضاء. الأمر الذي يجعل الإصلاح مرهوناً بإرادة ومزاج صاحب السلطة، وأولئك المتمسكين بالسلطة الذين يقاومون أي إجراءات أو إصلاحات، يمكن في النهاية أن تقوض مركزهم، فضلاً عن ذلك عدم الاستقرار السياسي، والكثير من المشاكل الامنية والتطرف والارهاب، فعلى سبيل المثال: يعتقد البعض أن المناخ الدولي والإقليمي غير مناسب لإجراء إصلاحات سياسية في ظل استمرار الصراعات

الدولية، ووجود الإرادة الخارجية[١٦] فضلاً عن الميل العام لدى القادة والجماهير لرفض الإصلاحات التي يمكن أن تبدو نزولاً عند الضغط الدولي الخارجي .وغياب المشروع الوطني والإرادة الجمعية المتماسكة لبناء الدولة الحديثة ، ومن أهم الاسباب هيمنة الاحزاب السياسية الكبرى على الواقع السياسي وعدم قدرة احزاب سياسية اخرى المنافسة مما يجعل ادارة العملية السياسية بيدها وتتحكم فيها وهي من يحدد مسالة الاصلاح من عدمها.(١٧)

ثانياً: الفواعل الثقافية:

تلعب الفواعل الثقافية دوراً بارزاً في تبني الاصلاح ودفع مسيرته إلى التقدم ، أو العكس بوقف عملية الاصلاح وإعاقتها، ذلك أن اساس المجتمع ومؤسساته وقيمه وأنماط سلوكه، لها دور مباشر في التأثير على الا صلاح سلباً أو إيجاباً، فعلى سبيل المثال: فإن العامل القبلي أو العامل الطائفي يرفض مبدأ الاصلاح والتغيير، ولديها عقلية معادية للديمقراطية، وتكون عملية الإصلاح فيها شاقة ومعقدة، فتكون العيش في بيئة ضيقة ، وتقاوم التحديث والإصلاح والتغيير فيكون الولاء للقبيلة او العشيرة ، وهي بنية تقليدية، يفوق الولاء للدولة، أو الحزب، أو النقابة، أو أي بنية، أو مؤسسة حديثة، فالولاء في المجتمع، هو لفكر القبيلة والطائفة وليس للأمة أو الدولة، وهذه ولاءات يسهل تبديلها لدرجة أنه يمكن القول: وإن امتلكت مظاهر الدولة الحديثة كما أن هناك غياباً أو ضعفاً واضحاً في مفهوم المواطنة التي تعني المساواة المطلقة بين المواطنين بغض النظر عن الدي ن، أو الجنس، أو الطبقة، فالمواطنة هي مصدر الحقوق والواجبات.

إن السلطة وإن ادعت ميلها للتطوير والتحديث إلا أنها شجعت الممارسات القبلية والطائفية والعشائرية، وبالتالي نجحت في منع نشوء مؤسسات وطنية أو قومية، يمكن أن تلعب دوراً في أي عملية إصلاح سياسي، وبلغة أخرى، نجحت السلطة في خلق فئات، ومراكز قوى، وتكتلات سياسية، وجماعات مغلقة ومنكفئة على نفسها، متنافسة تابعة للسلطة، ولم تسع لخلق مجتمع وطني أو مؤسسات وطنية مدنية وسياسية، إن لدى هذه المجتمع عادات وقيماً وسلوكيات مناوئة للإصلاح والتحديث، فالإصلاح السياسي يحتاج لثقافة جديدة تؤكد قيم الحوار، والتسامح، وقبول الآخر، ونبذ العنف والكراهية، واحترام سيادة القانون، والتداول السلمي للسلطة، وخلق روح المواطنة، والانتماء إلى الدولة، أو ما يمكن تسميته بالثقافة الديمقراطية، أو المدنية(١٨).

ثالثاً: الفواعل الاقتصادية:

إنَّ الدولة التي تعاني من أزمات ومشاكل اقتصادية مثل سوء الادارة الاقتصادية وسوء توزيع الثروة ، وزيادة حجم المديونية الخارجية، وانتشار الفقر وارتفاع معدل البطالة بين الشباب، وازدياد الهوة بين الأغنياء والفقراء، والزيادة السكانية المرتفعة، وضعف الطبقة الوسطى، وانخفاض المستوى الصحي، وغيرها من الاختلالات الاقتصادية التي تحول دون الاهتمام بالإصلاح ولاسيما السياسي، الذي يعد الحديث عنه أشبه بالحلم أو الترف الفكري، إذ ينصب اهتمام الغالبية الساحقة من أبناء المجتمع نحو توفير الحاجات الأساسية من مأكل ومسكن وتوفير فرص العمل (١٩)، وغالباً ما يشاع في البلدان الفقيرة أن على الحرية أن تنتظر توافر الخبز، ولكن مقولة الخبز قبل الحرية قد تؤدي إلى افتقاد الخبز والحرية معاً، وبالتالي انتشار الجوع والفقر والكبت والاضطهاد وعدم الاستقرار ، إذ إنه في حقيقة الأمر يجب أ ن لا يكون تردي الأوضاع الاقتصادية مبرراً لغياب الإصلاح والعدالة والحرية، يمكن اختزال احتجاجات العراقيين في المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية . شأن الاصلاح مفهوم واسع يتسع لمضامين مختلفة . ولكي يكتسب بعدا حقيقيا بالدولة ان تفصح بوضوح عن مبادئها في تحقيق الاصلاح في اوجهها كافة . ويأتي في مقدمتها الوجه الاقتصادي المتمثل في العدالة في توزيع المدخولات بين ابناء المجتمع . (٢٠)

المحور الرابع : اليات تحقيق الاصلاح السياسي في العراق:

تحتاج عملية الإصلاح السياسي في كافة مفاصل الدولة إلى مجموعة من آليات أو المؤسسات التي من خلالها يتم تحويل الإصلاح من مجرد شعار أو مطلب شعبي إلى واقع ملموس، تنعكس أثاره على الجميع لذلك سنبحث في هذا المحور الآليات التي تعزز وتمكن البناء السليم والاستقرار السياسي والاقتصادي للنظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣، وهذه الآليات

١- تطبيق القانون من خلال تفعيل الهيئات الرسمية الرقابية بالقضاء على الفساد السياسي والاداري والمالي من خلال تفعيل مبدأ(من اين لك هذا).في كافة مؤسسات الدولة

٢- تعدُّ الأسرة أول مؤسسة من مؤسسات التأهيل السياسي التي يتعامل معها الفرد.

٣- التعليم ،تجتمع ادبيات التنمية و الثقافة السياسية على الدور الذي تلعبه مؤسسات التعليم من مدارس، ومعاهد، وجامعات، في عملية الإصلاح السياسي. فهذه المؤسسات التعليمية تلعب دوراً هاماً في عملية الاصلاح السياسي، من خلال ما تقدمه من علوم ومعارف،

ومعلومات، عن أنظمة الحكم السياسية المختلفة، ومصادر الشرعية، والآمال، والتحديات والازمات التي يواجها النظام السياسي...الخ، ٢٢.

٤- مظاهر التعاون والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مهم جدا في تعزيز الاصلاح السياسي.

٥- تنظيم أسس سلمية لرقابة كل سلطة عن الأخرى.

٦- تأصيل سبل المحاسبة ابتدأ من بالرقابة ومرورا بالانتخابات التي تشكل المدخل الاساسي للمشاركة الفردية في السياسة العامة وصولا إلى تمكين منظمات المجتمع المدني من خلال تولي الراصد والناقد .

٧- منع التمييز بين العراقيين والمساواة بين الجميع أمام القانون.

٨- احترام الاقلية لحقوق الاكثرية مع واجب الأ غلبية في صيانة حقوق الاقلية وضمان حقوقهم.

الخاتمة

إن الإصلاح السياسي ، أو ما يمكن تسميته بالثورة الهادئة الذي عادة ما تكون بالأساليب الديمقراطية وعلى رأسها الشرعية الانتخابية، هو الذي تسعى معظم الشعوب إلى بلوغه، ولعل تجربة التحول الديمقراطي السلمي في العراق .

وإن طريق الإصلاح ليست مفروشة بالورود، بل مسؤولية صعبة ودقيقة، وتحتاج إلى قيادة، وحنكة، وصبر، واستعداد للتضحية، ودفع الثمن في هذه المعركة الحاسمة التي يتوقف على نتائجها مصير الكثير من المجتمع العراقي ومستقبلهم، وبخلاف ذلك فإن الإصلاح يحتاج إلى معجزة سياسية، ونحن في عصر انتهت فيه المعجزات.

إن الإصلاح السياسي بحاجة إلى إصلاحيين يتمتعون بمزايا معينة، منها: قوة عزم الإرادة، وصدق التنفيذ والانتماء، وثقافة قبول الأخر والصفح والتسامح، والرغبة في المشاركة، واحترام قيم الانسان من العدالة والمساواة والشفافية، وحقوق الإنسان التي ضمنتها المواثيق الدولية، ورفض الفساد والاستبداد والعنف، وهذا يتطلب مشاركة الجميع في المجتمع من حكام ومحكومين، ورجال ونساء. إن حركة التقدم والإصلاح لا يمكن أن تتم إلا من خلال إتاحة الفرصة المتساوية لكل فئات المجتمع في المشاركة والتفاعل، وحشد لطاقات من أجل بناء الوطن الحر، وخلق المواطن

السعيد المشارك بفعالية في مسيرة الإصلاح والتحديث من أجل بناء مجتمع الغد. فالإصلاح عملية مجتمعية، وبالتالي فإنَّ المواطن محدود الأفعال والامكانيات ولا يستطيع إحداث الاصلاح بمفرده، فلا بد من أن ينتظم الأفراد في إطار جماعي، من خلال مؤسسات المجتمع المدني، سعياً لتحقيق الإصلاح المنشود.

وفي نهاية هذا البحث، يمكن القول إن المجتمع العراقي يعيش هذا الأيام في ظروف محلية متأزمة، ويواجه تحديات وأخطاراً خارجية متعددة، وبالتالي فإنَّ هناك حاجة ماسة إلى إصلاح سياسي حقيقي يقوم على مبادئ الديمقراطية وقيمها، وهذه الحاجة غير قابلة للتأجيل أو التأخير، فالإصلاح السياسي الذي يؤدي إلى تعزيز الحريات، وتحقيق المشاركة السياسية، وكفالة احترام حقوق الإنسان هو السبيل الأوحد أمام العراقيين نحو تحقيق الأمن والاستقرار، والحرية، ومواجهة الأخطار والتحديات، ونأمل أن يكون الإصلاح السياسي طريق البلد الأمثل أو خيارهم.

الهوامش:

١- عماد عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والاصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣، ص٣٥.

٢- مسلم بابا عربي، محاولة في تأصيل مفهوم الاصلاح السياسي، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد التاسع لسنة ٢٠١٣، ص ٢٣٥.

٣- سورة البقرة: الآية ٢٢٠.

٤- سورة هود: الآية ٨٨

٥- سورة القصص: الاية١٩ .

٦- عبد الآل بلقزيز، الفكر العربي المعاصر، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٨، ص١٣.

٧- احمد ابراهيم ، مشاريع الاصلاح في الشرق الاوسط، دار السلام، دمشق، ٢٠١٠، ص٢٩.

٨- نقلاً عن محمد عبد الله ياسين ، السياسة الأمريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد ٢٦ لسنة٢٠١٠ ، ص ٧٢.

٩- ثناء فؤاد، الاصلاح السياسي(خبرات عربية)، مجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العد د١٢السنة ٢٠٠٧،ص١٠.

١٠- مسلم بابا عربي ، مصدر سبق ذكره، ص٢٤١.

١١- علي وتوت ، ظاهرة الفساد في العراق(دراسة تحليلية في سيسيولوجيا ظاهرة الفساد وآليات تقليصها)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، العدد الخامس لسنة ٢٠٠٧، ص١٩١.

١٢- أمة الزهراء عبد محمد، الفساد الاداري كمشكلة اجتماعية، مجلة أوروك للأبحاث الانسانية، كلية التربية، جامعة المثنى، العدد ٣ لسنة ٢٠١٠، ص١٢٨.

١٣- ريسان عزيز، الاثار النفسية والاجتماعية للفساد على الفرد والمجتمع(العراق نموذجاً)، مجلة آداب المستنصرية، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد ٥١لسنة ٢٠٠٩، ص١٠- ١٤.

١٤- محمد غالي راهي، الفساد المالي والاداري في العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة، العدد ٢لسنة ٢٠٠٩، ص١٩٦.

١٥- عبد الجبار احمد عبدالله – نيران عدنان، الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ بين الجمود الدستوري والركود السياسي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٥٤لسنة ٢٠١٨،ص١٠٤.

١٦- أمين مشاقبة ، معوقات الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مقال غير منشور مقدم إلى ورشة عمل الإصلاح السياسي، رؤية مستقبلية، مركز الرأي للدراسات، عمان،٢٠٠٥م، ص٢.

١٧- امنة محمد علي – سنان صلاح ، المرأة وتحديات الاصلاح السياسي (العراق انموذجاً)، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد السابع والسبعون والثامن والسبعون لسنة ٢٠١٩ص٤٤٤.

١٨- خميس دهام حميد، التحديث والاصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة ميداد الأداب ، الجامعة العراقية، العدد الرابع لسنة ٢٠١٢، ص ص٥٢٤-٥٢٦.

١٩- امين مشابقة ، مصدر سبق ذكره، ص٤.

٢٠- سليم علي الوردي، رؤية معرفية الى عملية الاصلاح في العراق ، مجلة التراث الجامعة، كلية التراث الجامعة، بغداد، العدد التاسع عشر لسنة ، ٢٠١٥، ص٦.

٢١- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٥م، ص٣٣٣.

٢٢- المصدر نفسه، ص٣٣٥.

المصادر:-

أولاً: الكتب

١- عماد عبد اللرزاق الشيخ داود، الفساد والاصلاح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٣.

٢- مسلم بابا عربي، محاولة في تأصيل مفهوم الاصلاح السياسي، دفاتر السياسة والقانون، الجزائر، العدد التاسع لسنة ٢٠١٣.

٣- عبد الله بلقزيز، الفكر العربي المعاصر، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٨.

٤- أ حمد ابراهيم ، مشاريع الاصلاح في الشرق الاوسط، دار السلام، دمشق، ٢٠١٠.

٥- كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٥م.

ثانياً: المجلات والرسائل العلمية:

١- محمد عبد الله ياسين ، السياسة الامريكية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الاوسط ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد ٢٦ لسنة٢٠١٠

٢- ثناء فؤاد، الاصلاح السياسي(خبرات عربية)، مجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العد د٢السنة ٢٠٠٧.

٣- علي وتوت ، ظاهرة الفساد في العراق(دراسة تحليلية في سيسيولوجيا ظاهرة الفساد وآليات تقليصها)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، جامعة واسط، العدد الخامس لسنة ٢٠٠٧ .

٤- أمة الزهراء عبد محمد، الفساد الاداري كمشكلة اجتماعية، مجلة أوروك للأبحاث الانسانية، كلية التربية، جامعة المثنى، العدد ٣ لسنة ٢٠١٠ .

٥- ريسان عزيز، الاثار النفسية والاجتماعية للفساد على الفرد والمجتمع(العراق نموذجاً)، مجلة آداب المستنصرية، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد ٥١لسنة ٢٠٠٩ .

٦- محمد غالي راهي، الفساد المالي والاداري في العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة، العدد ٢لسنة ٢٠٠٩، ص١٩٦.

٧- عبد الجبار احمد عبدالله – نيران عدنان، الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ بين الجمود الدستوري والركود السياسي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٤٥لسنة ٢٠١٨،ص١٠٤.

٨- أمين مشاقبة، معوقات الاصلاح السياسي في الوطن العربي، مقال غير منشور مقدم إلى ورشة عمل الإصلاح السياسي: رؤية مستقبلية، مركز الرأي للدراسات، عمان.

٩- امنة محمد علي – سنان صلاح ، المرأة وتحديات الاصلاح السياسي (العراق انموذجاً)، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد السابع والسبعون والثامن والسبعون لسنة ٢٠١٩.

١٠- خميس دهام حميد، التحديث والاصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة ميداد الأداب ، الجامعة العراقية، العدد الرابع لسنة ٢٠١٢.

١١- سليم علي الوردي، رؤية معرفية الى عملية الاصلاح في العراق ، مجلة التراث الجامعة، كلية التراث الجامعة، بغداد، العدد التاسع عشر لسنة ، ٢٠١٦.